

نقد " جيل غاستون غرانجي " للمعرفة الفلسفية

الأستاذ: عمور عبد السلام

جامعة سطيف

Résumé :

ملخص:

On a tenté dans cet article philosophique, sous le titre : la critique de G.Gaston Granger à la connaissance philosophique, de mettre en lumière, que ce philosophe et épistémologue, a traité la problématique de la connaissance en vue épistémologique, et essaie d'établir que la philosophie à travers sa diversité, constitue une véritable connaissance, irréductible à celle que fournit la science, cette connaissance capable de rigueur, quoique non démonstrative, une connaissance paradoxalement sans objets. Cette connaissance qui se reposerait sur l'emploi des concepts et l'analyse linguistique.

حاولنا في هذا المقال المعنون بـ "نقد غرانجي " للمعرفة الفلسفية، الذي نبتغي فيه إضاءة مشكلة المعرفة التي يثيرها هذا الفيلسوف والابستمولوجي من موقع نقدي قائم على التدقيق الابستمولوجي فيها، فحاول دراسة الفلسفة عبر اختلافاتها وتنوعها، إذ تشكل الفلسفة معرفة حقيقية لا يمكن تبسيطها مقارنة مع نظيرتها العلمية؛ هذه المعرفة بإمكانها أن ترقى إلى الدقة، لكنها لا تقبل البرهنة، فهي دون موضوع، بحيث تتوقف روح هذه المعرفة على استعمال المفاهيم والتحليل اللغوي

مقدمة:

لقد عرفت الفلسفة المعاصرة تموجات جديدة جاءت في أجندة الانشغالات العلمية التي بدأت تفرخ لدى التيار الابستمولوجي الذي سكنته الهموم الفكرية حول إعادة هيكلة المنظومة المعرفية التي أتت في سياق خلافي بين الطرح الفلسفي والعلمي، لهذا كانت الدواعي الإشكالية جاهزة لأن تدفع الفلاسفة والمشتغلين بالقضايا الفلسفية والعلمية والمعرفية بوجه عام إلى رسم إستراتيجية فاعلة تتحرر فيه المعرفة من المستنقع الميتافيزيقي، وذلك بالاستناد إلى التحليل اللغوي والتدقيق الابستمولوجي في توسيع الطرح

نقد " جيل غاستون غرانجي" للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

الفكري حول الأمومة الإشكالية المتعلقة بنقد المعرفة الفلسفية وما تزخر به من حمولة مفاهيمية .

في هذا المناخ الإشكالي، وجد الفيلسوف والابستمولوجي "جيل غاستون غرانجي" Gilles Gaston Grange (1920، 2016) أرضية فلسفية ملائمة لكي يشتغل على الخط النقدي الموجه أساساً إلى منظومة المعرفة الفلسفية من حيث متابعة مساراتها، فإذا كانت المعرفة الفلسفية تتأسس على خلفيات عقلية ونظرية، فهل يعني هذا أن نقد "گرانجي" لهذه المعرفة تثبيتها للأسس الابستمولوجية؟

1- التحليل اللغوي للمعرفة الفلسفية:

لقد جاءت التحولات الفكرية والتاريخية المتسارعة في ظل الأزمة التي عصفت بكيان الفلسفة ضمن المشروع الذي تم إعداده خلال فترة الانتقال من العصور الحديثة إلى مجريات المرحلة المعاصرة جعل الوراثة الإشكالية تنتقل بموضوعاتها وأفكارها بشكل مختلف عما كانت عليه في السابق، محدثة رجة قوية في وضع تصور نقدي لمنظومة المعرفة، هذا ما نتج عنه في " مرحلة انقضاء القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين وقوع الفلسفة في أزمة. ولقد تمثلت أعراض تلك الأزمة في قيام حركات فلسفية جاءت مضادة لفلسفتي الذاتية والمادية – الآلية، وهما الفلسفتان اللتان اصطبغ بهما الفكر الحديث. ويلاحظ أن هذا التحول لم يقتصر على الميدان الفلسفي وحده، بل تعداه إلى غيره من المجالات الفكرية بحيث يمكن مقارنته بالأزمة الفكرية الكبرى التي جثمت على صدر الثقافة الأوروبية برمتها إبان عصر النهضة"⁽¹⁾. لهذا كانت أسباب الأزمة ليست بعيدة عن الفضاء الاجتماعي الذي له صلة مباشرة بالتحول الجذري العميق الذي تناول الحياة الفكرية في معظمها، كما شكل تحولا فاصلاً في ميدان الفكر الفلسفي وميلاد تيارات علمية ووضعية وأخرى تحليلية.

لقد كثف الفلاسفة من أسئلتهم حول معرفة أهم مسارات العمل الفلسفي الجديد الموجه إلى التركيز على التحليل اللغوي والمنطقي للكشف عن مضمون المعرفة الفلسفية وما تحتويه من تصورات ومفاهيم والوقوف على حقيقة أساسية، وهي إدراك كيفية اشتغالها، إذ تنامت الشكوك بشكل لافت حول هذا الوضع المعرفي المأزوم الذي خيم على مجريات الفكر الفلسفي، بعد أن جنح في ممارساته العناية بقضايا ميتافيزيقا الفكر على حساب قضايا اللغة.

هذا السؤال الاستعجالي الذي تعلق بالبحث في معنى التحليل في الفلسفة المعاصرة، أخذ يخرق كوسمولوجية التفكير القائم، فجنح إلى مباشرة إجراءات تكثيف ممارسة النقد الذي أصبح أكثر خصوبة من حيث التأثير الذي أحدثه في تغيير عمل المنظومة الفلسفية التي تتجه كلها إلى بلورة مسطح موضوعي والتحقق من القضايا، إن كان مدلولها يقترب من الأشياء المعبر عنها في الواقع لا من حيث الأثر الذي تتركه في المسالك المعرفية، وإنما من حيث البناءات المنطقية التي تخضع لها.

هناك إذاً دافع فلسفي تحليلي قوي للإمساك بما هو كامن في المضامين اللغوية، جعل هذه الانطباعات تترك فعلاً مشكلات ربط القول الفلسفي بالقول العلمي، وتحديد موقع النظريات الفلسفية والنظريات العلمية التي وجدت نفسها مدفوعة إلى مجاوزة اللغة الطبيعية والتمكن من اللغة الرمزية التي أصبحت لغة الخطاب العلمي، هذا ما حصل " حين اعتبر "فريجه" و"راسل" أن اللغات الطبيعية هي انساق ناقصة غير قادرة على التعبير عن الفكر، في الوقت الذي يجب فيه تأسيس نموذج خاص الذي هو على الأقل يستجيب للوظائف العقلية خصوصاً في المجال العلمي" ⁽²⁾.

إن النقد الذي احترفه أنصار التيار اللغوي حول محاكمة المعرفة الفلسفية التي غاصت في مبحث الماهيات، يعكس مدى تزايد القلق حول

إمكانية مسايرتها للواقع الفكري، إذ أخذ هذا النقد يدوي بصورة بارزة ليس في ميدان الفلسفة فحسب، بل أيضا في الحقول العلمية والابستمولوجية، لكن هذا لا يعني أن موضوعات الفلسفة، قد صغرت مساحتها وأصبحت تعاني من القصور والعجز بعد أن امتدت إليها سهام النقد من كل مكان، بل على العكس من ذلك، تريد البحث عن التموّج من جديد، بعد أن فرض عليها الحصار من طرف الفلسفة التحليلية التي سعت بدورها إلى تبيان ماهية الفلسفة ووظيفتها ضمن الحلقات الجديدة التي عرف فيها التوجه التحليلي انتشارا واسعا بسبب نوعية المشكلات التي طرحها، لهذا " جاءت فلسفة اللغة في منتصف القرن العشرين إلى احتلال مكانة مركزية في اهتمامات الفلاسفة الذين لهم توجه تحليلي لغرض إعطاء انطباع مباشر حول فكرة أن الفلسفة التحليلية تتطابق مع فلسفة اللغة " (3).

لقد كانت لهذا التيار التحليلي رغبة قوية في التنقيب عن العمق المعرفي الذي اتجه نحو زحزحة القضايا الفلسفية عن مكانتها وإخراجها عن مستنقعها الميتافيزيقي، وإدراجها ضمن الاهتمامات الابستمولوجية الداعية إلى التحرر المبكر من المشكلات التي تمسك بها الميتافيزيقيون سابقاً، كالخوض في قضايا العدم والبحث عن العلة الأولى للعالم؛ وهذه المشكلات برغم حجمها الفلسفي، هي في الواقع خالية من أي محتوى علمي أو معرفي، فالعناية باللغة بهذا المستوى المتقدم، قد يفضي بنا إلى معرفة مجموع القضايا التي يتكون منها العلم، وهذا ما دعا إليه بعناية "غرانجي" حين أكد "أن هذا الاتجاه ينحو إلى نشر اللغة الطبيعية داخل الخطاب العلمي بحيث يصبح هذا الفعل الابستمولوجي في الواقع فعلا مهما وأكثر إضاءة للمعرفة العلمية على الخصوص" (4).

هذا النوع من المعرفة، إذا نظرنا إليها من الزاوية المنطقية والتحليلية، تصبح أكثر خصوبة بالنسبة إلى كل ميادين التحليل العلمي والفلسفي

نقد " جيل غاستون غرانجي" للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

والرياضي، وفي ميدان اللغة الطبيعية بصفة عامة، بعدما كان الفيلسوف يشتغل بكثافة على تأسيس تقاليد العقل الكوني بأدواته النظرية الخاصة، مستأنساً باللغة الطبيعية في نحت مفاهيم الوجود والقيم، يفكر دوماً في العلاقات الممكنة بين المعاني والصور ومعرفة ما يحدد معاني هذه الكلمات، يكمن أساساً في آلية التدقيق في استخدامهما، استخداماً يلائم طبيعة الموضوعات التي يشتغل فيها.

إن تعدد المعاني له علاقة مباشرة بالاستخدامات اللغوية في الظروف المختلفة، لذلك تكون الغاية الأولى من توظيف اللغة يرجع إلى مدى قدرتها على تصوير الأشياء والوقائع بصدق ووضوح، هذا ما يبرر عدم وجود تطابق تام بين اللغة والفكر، كذلك يفسر هذا التحول المعرفي المتسارع في فهم النظام الذي يشتغل في ظله العقل الفلسفي، "وهذا ما نشهده في وقوع تحول قوي منذ ربع قرن لفلسفة اللغة تجاه فلسفة العقل (...) لأن فلاسفة اللغة لسنوات السبعينات أصبحوا فلاسفة العقل في سنوات الثمانينيات والتسعينيات (...) هذا التحول لم يكن بعيداً عن الفهم (...) فأصبحت اللغة تشكل الموضوع المركزي في فلسفة العقل" (5) .

لقد جاءت نقطة انتقال النظريات العلمية واللغوية إلى تفكيك المنظومة الفلسفية، ضمن التحولات الداعية لإنعاش الوضع الثقافي لمنظومة المعرفة والكشف والنظر في مستويات التفكير المتعلقة بالموضوعات التي انشغلت بها الفلسفة في وقت مضى، هذا ما يكشف عن حجم الاهتمام المتزايد بالنشاط التداولي للمعارف الفلسفية من حيث بيان قيمتها في توجيه النشاط العلمي، سواء كان ذلك الطرح من قبل التيار العقلاني أو التيار التجريبي أو الوضعي، إذ يُبين هذا المسعى مستوى التدقيق في كل الأفكار والمفاهيم التي عرضت فيه الفلسفة مشروعها في محاولة منها تخطي كل اليقينيّات التي حصلت في الماضي، إذ أضحت عملية التفلسف في مستوى راقٍ بسبب اتخاذها طريقة

نقد " جيل غاستون غرانجي" للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

المساءلة النقدية حول طريقة استعمال الأدوات المعرفية والجهاز اللغوي في صورته الفلسفية، إذ يقول "غرانجي": "لا وجود للغة فلسفية، بل مجرد استعمال فلسفي للغة"⁽⁶⁾.

يمكن لنا في هذه الحالة اعتبار أنه لا وجود لمعرفة فلسفية، وإنما مجرد تناول فلسفي للمعرفة، وهو تناول يركز فيه "غرانجي" على الأبعاد الإشكالية بالدرجة الأولى، ويأخذ في الحسبان الاعتبارات اللغوية التي لها صلة مباشرة بالمعنى، بحيث لا يمكن الوقوف في حدود المسالك اللفظية وفقط، بل يجب البحث عن فحوى الصور التي ترسخت في مملكة العقل، ولكي لا تحدث تشوهات فكرية قد تعيق العمل الفلسفي برمته، يجب أن يكون عمل الفيلسوف في نظر "غرانجي" داخل إطار نظري ومنهجي مزود بآليات التحليل المنطقي، مستأنساً بالأدوات اللغوية التي تمكنه من الوعي بحقيقة المعرفة التي يبتغيها فلاسفة اللغة، "علماً أن الفلسفة اللغوية لها هدف متمثل في حل بعض المشكلات الفلسفية الخاصة وامتحان استعمال بعض الكلمات وبعض العناصر داخل اللغة المعطاة" ⁽⁷⁾.

لقد تولدت قناعة كبيرة في أذهان فلاسفة التحليل اللغوي، الذهاب إلى ما بعد الفلسفة، وأن ساعة الاستثمار الفلسفي قد حانت، لأن تكون مهام فلسفة التحليل اللغوي مسخرة في معرفة أن مشكلات الفلسفة الحقيقية لا تمتلك طابعاً تجريبياً كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وإنما هي مشكلات مفهومية ومنطقية ولغوية؛ وتدور في الغالب حول المعرفة، والواقع، واللغة والمعنى، والقيم الأخلاقية والجمالية، إذ جعل "فتجنشتين" [Ludwig Josef Johann Wittgenstein](#) (1889-1951) الافتراضات الفكرية التي انطلق منها، تسعى إلى تأسيس فلسفة للفلسفة وان يكون عمل الفيلسوف عنده، هو أن يكون فيلسوفاً للفيلسوف بتحليله لما يقول، "لأن المشاكل الفلسفية تقوم كلما تغيبت اللغة"⁽⁸⁾.

لقد أدرك " غرانجي " قيمة هذا المنحى الجديد المتمثل في معرفة طرق التحليل الفلسفي لقضايا اللغة، وأن فعل التفلسف لا ينشأ بعيداً عن محاضن اللغة التي تحتويه؛ فاللغة التي يتم اعتمادها في الممارسة الفلسفية لم تعد تمثيلاً مباشراً للمعرفة التي يختص بها العقل ويشغل في ظلها الفيلسوف، بل أصبحت إمكاناً للتعبير المنطقي عن القضايا التي يستخلصها العقل من عالم الأشياء والموضوعات، سواء كانت هذه القضايا التي يتم الكشف عنها ذات صلة بالخطاب الفلسفي أو الخطاب العلمي واقتراح الحلول الممكنة للمشكلات الفلسفية، يكون من خلال فهم أفضل للطريقة التي تشتغل بها اللغة، لأن أهميتها متمثلة في بناء العلم الرمزي والعلم المنطقي بشكل خاص، وكذلك محاولة معرفة الإنسان معرفة موضوعية باستخدام أدوات التحليل الرمزي، "وهذه هي إحدى الصياغات المركزية للمشكلات الابدستيمولوجية في الحصول على معرفة موضوعية للإنسان " (9).

لا يخفى على أحد، أن العمل الفلسفي في طريقته الجديدة، يميل باستمرار إلى معرفة محتوى الفكر الإنساني وفي كيفية اشتغاله، مما نتج عنه جنوح قوي إلى الاستئناس بالتحليل اللغوي الذي يعتبر بدوره العمل الأساسي والمركزي في الفلسفة لا من حيث هي مجرد ألفاظ تتداولها السنة الفلاسفة، بل من حيث ما تشير إليه من أفكار ومعارف، فالتحليل في ميدان الفلسفة يمثل جزء مهم من عمل الفيلسوف، يتجلى ذلك من خلال الأنشطة العقلية التي يقوم بها، كما يقرر بدقة ووضوح ما هو متضمن من قبل أفكارنا مهما كان متخفياً أو بعيداً عن آليات المسألة وعن قيمة وظيفة النشاط المنطقي في الحرص والتأكيد على السلامة الفكرية.

لقد أصبح هذا الأسلوب المنطقي المعتمد منهجياً وفكرياً فعالاً في أداء وظيفته المتوقعة حتى لا يترك العقل يفتن باللغة من غير التدقيق فيها منطقياً، وكان "فتجنشتين" ناقداً أيضاً لما اعتبره ثقة مفرطة لدى "فريجه"

"ورسل" في الفكرة القائلة إن المنطق يقوم على الوضوح الذاتي. فاللغة نفسها هي التي يجب أن تمنع الأخطاء المنطقية. والمنطق أولى ليس لأن حقائقه واضحة بذاتها وإنما لأننا لا نستطيع التفكير بطريقة غير منطقية"⁽¹⁰⁾.

لقد بدا واضحاً أن الخوض في أهمية هذا المسار المعرفي لمكانة التحليل المنطقي، جاء من أجل ضمان الدقة في معنى المفاهيم باعتبارها أسلوباً مفيداً يقوم بسد الثغرات التي قد تفاجئ الفيلسوف أو المفكر في معظم نشاطاته الفكرية، فلا سبيل له في ذلك سوى التمكن من استخدام أدوات التحليل المنطقي للقضايا، استخداماً منهجياً يلائم طبيعة الموضوعات التي يشتغل في نطاقها الفكر الفلسفي في تحصيل المعرفة، لكن هناك حقيقة أساسية؛ وهي أن الفلسفة لم يعد ينظر إليها على أنها علم، بل " أن الفلسفة ليست معرفة أو علم أو فرع علمي، وأن خاصيتها ألا تكون علماً "⁽¹¹⁾.

هناك منطق قوي برز في الأفق أخذ يداهم بصورة نقدية حقيقة المعرفة الفلسفية؛ فجعلته يسير بخطى ثابتة، نحو الاستثمار اللغوي الذي تسبب في تغيير مجرى التفكير الفلسفي برمته، بناء على الإستراتيجية المحكمة التي اتبعتها فلسفة التحليل اللغوي في إثارة قضايا وإشكالات مهمة دخلت قلب النشاط الفلسفي متمثلاً في البحث عن التركيبات الدلالية واللغوية والرمزية الواقعة خلف المضمير المعرفي، حتى تكون له مشروعية الانسلاخ عن المهام التي رسختها التقاليد الميتافيزيقية في وقت مضى حول تأويلها لمفهوم الذات والتأمل والحدس والوعي، لذا وجب إتباع الشروط الموضوعية التي تسمح بفهم الخطاب الفلسفي في نموذج اللغوي والصوري.

لقد استشعر أنصار الاتجاه اللغوي في ثقافتهم الجديدة، بوجود هذا التحول المتمثل في الانتقال من براديغم الذات والمركزية العقلية إلى براديغم الاهتمامات اللغوية التي تنحو إلى تفكيك منظومة الفكر، وفهم الذات على أساس توسط اللغة والرمز والنص ومباشرة إجراءات عمليات التأويل التي

تقوده في النهاية إلى استجلاء المعنى، بحيث تنفتح اللغة على مختلف المشكلات الفلسفية المتعلقة بالجوانب الرياضية والمنطقية، " فمن الطبيعي أن نفكر عندما نريد أخذ تفسير حول معنى الفكر الصوري، بداية مما ينتجه هذا الفكر في معرفة مختلف العلوم " (12).

يدفعنا هذا الاعتقاد الذي ترسخ في ثقافة فلسفة التحليل اللغوي التي عالجت المشكلات الفلسفية التي ظهرت في ميدان المنطق المعاصر، كان نتيجة اتجاهه نحو الدقة الرياضية لغرض استهداف الوضوح والدقة في بيان التمييز بين المشكلات الحقيقية والمشكلات المزيفة بناء على اعتبارات اللغوية التي يتم فيها التركيز على دور اللغة في العملية المعرفية، لأن " هذه العملية المعرفية هي خلاصة العلاقة بين الذات والموضوع، ومن هنا يأتي دور اللغة في تشكل المعرفة. وهكذا، فإن فلسفة اللغة، تناقش وتعالج مختلف مسائلها بواسطة الألسنية " (13).

هناك تطورات إشكالية واسعة حدثت على مستوى التحول الفلسفي والفكري، غير أن إشكالية اللغة، لم تعد موضوعاً مركزياً في الفلسفة إلا في القرن العشرين، فقد تكون هذه الفكرة محل اتفاق عدد كبير من المفكرين على أنها الوسيلة الفضلى لحل ممكن للمشكلات التي ظهرت في مختلف فروع الفلسفة التي يتم فيها إقامة فحوصات مباشرة حول الصيغة التي تمت بها إثارة هذه المشكلات المعرفية، قصد إنجاب قضايا فلسفية وعلمية تحمل إمكانية كبرى في استثمارها من النواحي اللغوية، لأن اللغة الفلسفية تحمل كياناً خاصاً بها، مما اعتبر " أن لغة الفلسفة هي كالكائن الحي سواء بسواء، أي متغيرة ومتطورة، وهذا التغير والتطور راجع إلى الحالة التي تكون عليها الفلسفة نفسها، أي أنه راجع إلى مدى التقدم الذي وصل إليه الفكر الفلسفي في سيره، وليس من المستحسن مطلقاً أن تكون لغة الفلسفة شيئاً ثابتاً، لأنها ستكون حينئذ قيدا يعوق التقدم في الفلسفة " (14).

لابد من معرفة أن التحول الذي تم في مسارات الفلسفة، قد حصل في ظل ارتباطها بالعلم، ففرض عليها هذا الارتباط أن ترسم لنفسها طريقاً نقدياً يحميها من كل نمطية ثقافية أو رتابة فكرية، مما جعلها لا تتمركز على أسئلة قديمة، وإنما تعمل على تعقب ورصد كل جديد يحدث على الساحة العلمية حتى يكتب لها النجاح، كما يجب عليها أن تعترف للعلم بكل تأثيراته وانعكاساته على المستوى المعرفي، لأن الوازع الفلسفي يكمن في الولاء للحقيقة التي لا تناقض العقل والواقع، وهذا أقصى درجات العمل الإبداعي والتواصل بين الفلسفة والعلم، هذا ما جعل "الفلسفة تميز من جهتها بطريقة أو بأخرى بين المقاربة الصورية والمقاربة التواصلية، الأولى تعمل على توجيه اللغة كنظام والثانية تضع علامات على اللغة بما هي ظاهرة اجتماعية وفعل إنساني" (15).

إن الأنشطة المهمة التي قطعتها الفلسفة في ميدان التحليل اللغوي، يعطي انطباعاً قوياً في مجاوزة الفلسفة لمناطق العجز والقصور التي نسبت لها، والتمكن من فتح أبواب التواصل المعرفي والمنطقي والرمزي لغاية الانخراط في التحولات العلمية حتى تستوفي احتياجاتها في استيعاب المشكلات المختلفة بصناعة نقدية لفنون التفكير والتعبير قصد امتلاك ناصية الحقيقة، فالتحول الذي سجلته فلسفة اللغة يعبر بشكل من الأشكال عن المنعطف اللغوي الذي يلامس المشكلات التي أصابت الطرح الوظيفي والتكويني والبنوي للمعرفة الفلسفية التي فرض عليها استلهاج الجوانب الرياضية والمنطقية والرمزية وإخراجها من حالة الانغلاق إلى حالة الانفتاح السائد بين الفلسفة ومختلف العلوم والمعارف .

2- المعرفة والمفهوم:

تعتبر المفاهيم أبجدية التفكير الفلسفي نظراً لأهميتها في الحساب التفاضلي للمعرفة، وقد حصل لها ذلك، حين بدأت النظريات الفلسفية التي

اهتمت باللغة تثمن الجهود الموجهة نحو بناء مجموعة من المفاهيم، وذلك عبر عمليات التدرج بها من دلالاتها الاعتيادية إلى العلمية والفلسفية في الأخير، علماً أن هذه المشكلات المتصلة بالمفاهيم لم تظهر بصورة عفوية، بل وجدت أرضيتها ضمن إطار تاريخي ومعرفي وفلسفي يتخذ من الصرامة الفكرية التجسيد النهائي لعملية المفهمة، فقد كانت هذه الغايات تعبير عن أفق تأسيسي جعل نواة السؤال الفلسفي موجهاً نحو صفاء التفكير، وذلك بتوفر شروط التفلسف العقلاني الذي يبتعد عن السطحية وعن روااسب النسق الفكري القديم الذي أصيب مع مرور الزمن بفتور معرفي، لكونه غاص كثيراً في ميتافيزيقا الفكر على حساب الاستناد إلى معطيات الواقع، وأن هذا المفهوم أصبح متمتعاً بسلطة خاصة مستقلاً عن الظروف التي نشأ فيها، بعد انتقال النظريات الفلسفية من الفلسفة إلى " ما بعد الفلسفة التي تدرس المنهجية الفلسفية"⁽¹⁶⁾.

إن التحولات الفلسفية المتلاحقة عبّرت بعمق عن حالة من الارتباك الذي أصاب وضعية المفاهيم العلمية، بعد أن تم التنقيب في فحواها من زاوية فلسفية خالصة، مما يقودنا إلى إحداث تمييز دقيق بين المفاهيم الفلسفية والمفاهيم العلمية، لذلك "فإن طرح مشكلة المفاهيم العلمية، يعني مباشرة طرح مشكلة سلطتها وطرح مشكلة سلطتها، يستدعي أن هذه السلطة لا يمكن اعتبارها حالة طبيعية"⁽¹⁷⁾، بل تجسيد لطموح يبدو مشروعاً بالنسبة لنشاط الفلسفة الذي اتجه إلى تحصين نفسه بالمفاهيم التي أصبحت مع مرور الزمن قبلة لإظهار وجه آخر لخصوصية مسارها التاريخي والفكري والمعرفي، "وفي هذا يكون المفهوم الفلسفي مشابهاً للمفهوم العلمي؛ فكما أن المفهوم العلمي يستمد عباريته بالذات من صبغته الاصطلاحية فكذلك يستمد المفهوم الفلسفي عباريته من مدلوله الاصطلاحي، فيكون فيه من العبارة على قدر ما فيه من الاصطلاح"⁽¹⁸⁾.

لقد تيقن الفلاسفة في حوارهم المستمر مع المستجدات المعرفية التي يسجلها العلماء، أنهم وقعوا تحت تأثير نقدي قوي، دفع بالفلسفة أن تغير من أعرافها ومفاهيمها، وتخرج من ظاهر الأقوال وتدخل في العمق على طريقة من يشتغل بالنظر في الأشياء والوقائع بحثا عن علاقاتها وعناصرها المحجوبة، لذلك تبين أن المفاهيم الفلسفية محكوم عليها أن تنزاح عن وضعها الطبيعي الذي وجدت نفسها فيه، مما فرض عليها تحديد مفاهيمها ومعانيها بعيداً عن أية شبهة ميتافيزيقية حتى تتمكن من التعرف على قيمتها في نسج موضوعات المعرفة على نحو مخصوص وفي كيفية عرضها لعلاقة الذات بعالم الأشياء.

لقد شمل هذا التحول المبكر، الثورة على كثير من المفاهيم والتصورات التي كانت تحتضنها الميتافيزيقا في معاقليها، كمفهوم الذات والمعنى والحقيقة والوعي والفكر، ثم تم الانتقال بشكل غير مسبوق إلى نقد الثنائيات التي أقامت الفلسفة في حصونها، كثنائية الفكر واللغة، واللغة واللفظ، وعلاقة الدال بالمدلول، كذلك تم التأكيد على فكرة التمييز الشامل بين موضوع الواقع وموضوع المعرفة من حيث النظر في بنية المنظومة المفاهيمية المشكلة لهما؛ هذا التمييز بات يشكل بوابة الموضوعات المحورية التي تشكل الجبهة التي تشتغل عليها العقلانية المعاصرة عندما سكنها هذا الإحساس المتزايد " في البحث عن الانسجام الوظيفي للرمزية اللغوية التي تؤول بدقة منظومة تحليل أشكال المعرفة " (19).

هذا ما يكشف عن محاولة جادة من طرف الفلاسفة جعل الحدث الفلسفي الأكبر، هو إثارة مسألة المفاهيم وتشعباتها المعرفية، باعتبارها لا تستقر على صيغة قارة ثابتة، وخضوعها للتطور التاريخي يعكس مدى أصالة هذه المفاهيم ومركزيتها في التأسيس النقدي للمعرفة، بحيث تبوأ رتبة عليا في قلب النشاط الفلسفي الذي يصف نوعية الخطاب الفلسفي، بأنه خطاب

مشحون بروح الاختلاف حول الوضع المعرفي، وجعله أكثر تقدماً في ملازمة الأحوال الطبيعية للمسار التاريخي لحركية العقل الذي استعرضت فيه الأنساق الفلسفية رؤيتها المفاهيمية ومواقفها حول قضايا المعرفة والذات والفكر والمنطق، مما طرح بإسهاب علاقة الفلسفة بالمفهوم، "فالفلسفة تتأقلم تعيد أقلمتها فوق المفهوم، ليس المفهوم بموضوع وإنما بإقليم لا يملك موضوعاً وإنما إقليماً؛ فهو يأخذ لهذا السبب بالضبط شكلاً ماضوياً وحاضرياً وربما مستقبلياً" (20).

لقد تبين أن نوعية المفاهيم التي يسير في ظلها النقاش الفكري، قد أصيب بشحوب وعجز عن تحقيق التفاهم بين العقول بغض النظر عن المجال الذي تنشط فيه، وأن الفلاسفة انغمسوا في غياهب الاعتبارات التقليدية الميتافيزيقية، فأصبحت هذه الوضعية التي آلت إليها الفلسفة بحاجة إلى ممارسة نقدية مفتوحة موجّهة للمفاهيم التي تحتويها "وأن النقد الذي يساهم في توليد الجديد هو الذي يترث في أحكامه من خلال اشتغال في إطار فهم أفضل للعقلية العلمية، يتسم بالمرونة والبنائية. إن الاستفادة من ماضي العلم ضرورية من أجل تقييم سليم للتحوّل الذي يعرفه الفكر المعاصر" (21).

هناك إذا تحولاً نقدياً متسارعاً مس بعمق مفهوم المعرفة، بحيث نضج في وقت مبكر ضمن الرؤية التحليلية المعاصرة التي غيّرت منهجها في تأويل وفهم منظومة العلاقة بين اللغة والفكر؛ وأعطت الأضواء الأولى لفلاسفة اللغة الذين أخذوا في اكتساب الشرعية الفلسفية في طرح إشكالية الاصطلاح في اللغة؛ فأصبح هذا النشاط الفلسفي في حد ذاته الفكرية، نشاطاً مفاهيمياً من حيث بيان قيمته في التداول المعرفي المعاصر، بعد أن حصل له الانعتاق الكلي من التصورات الفلسفية التقليدية.

لقد أعطى هذا النشاط الفلسفي لنفسه الحصانة اللازمة لتأهيله ومنحه الكفاءة في ضبط مسالك انتقال وضعية المفهوم الفلسفي من إطاره الفكري

النظري إلى إطاره اللغوي، ومن صورته الميتافيزيقية إلى صورته الواقعية، ومن معناه المنطقي الصوري إلى إطاره التداولي، لأن النظرة الميتافيزيقية في وقت مضى قد سجت المنظومة المفاهيمية ضمن المستوى النظري بعيداً عن سبل الامتحان العملي والواقعي، و"أن الفيلسوف يحاول أن يصنع مفهوماً يسمح له عموماً بتأويل جملة من الظواهر، ويعطي للآخرين إمكانية تأسيس تأويلاتهم الجزئية" (22).

هذا الفعل الفلسفي الذي أخذ بإستراتيجية النظر في البناءات المفهومية، يريد رد الاعتبار لفلسفة الاختلاف التي اشتغلت على جهة خلق منظومة من الإشكالات التي تقوم عليها شروط التفكير العقلاني الذي نحت لنفسه سبيلاً آخر جاعلاً للمفهوم هندسة للمتحوّل، لذلك كانت الانقلابات المعرفية الحاصلة على مدى مراحل متقدمة من النمو العلمي، قد وقعت بسبب التراكمات التاريخية في إشكالية المفاهيم، مما يفسر وجود ثغرات بلغت الغاية في مواقف الفلاسفة حين اعتقدوا أن المفاهيم الفلسفية التي تداولها في السابق، قد استوت على السطح واكتمل نضجها، مما جعل هؤلاء الفلاسفة بمختلف تياراتهم ومذاهبهم، يعيدون حساباتهم ويراجعوا مواقفهم وأفكارهم تحت إيقاع تأثيرات المد العلمي الذي انفض إلى اجتثاث المفاهيم الفلسفية وتعريتها عن جذورها الميتافيزيقية.

في هذه الوضعيات، لا يمكن إنكار دور التصور العلمي الذي هيأ الأدوات النظرية والعلمية الممكنة في بلورة رؤية منهجية للمواضيع الفلسفية والإنسانية والطبيعية من الناحية الواقعية وتكوين شبكة من المفاهيم عن هذه الموضوعات، باعتبار أن هذه المفاهيم قد تأسست داخل إطار تاريخي ونظري للمعرفة، فليست هناك حدود ثابتة بين المفاهيم الفلسفية والعلمية يمكن رسمها، لأن المنظومة العقلية في بنيتها لا تخرج عن السياق الذي تطرح فيه، ومن هنا، " يتضح إذاً أن المعرفة عن طريق المفاهيم، فلسفة كانت أم

علما، تقف على طرفي نقيض (...) فقد بيّن التفكير الفلسفي والتفكير العلمي على حد سواء خطأ الوهم المتشبه بواقع الأشياء، باعتبارها قطعاً راسخة في واقع أبدي، ثابت ومعطى منذ البداية. ويّين هذا التفكير كذلك وهم التشبه بذلك الواقع، باعتبار أن هذا التشبه عوض أن يضمن حقيقة الأشياء، لا يزيد عن كونه يعطل المعرفة ويعوقها " (23).

لقد صاحب هذه التحولات الفكرية المتلاحقة تغير في منظومة المفاهيم العلمية، مثل الانتظام والاطراد والاتصال، إذ كشفت الأبحاث العلمية والتجريبية عن تفاصيل الظواهر الطبيعية؛ فاستنتج بعض الدارسين أن ظواهر الطبيعة غير مطردة وغير منتظمة بالشكل الذي رددته التصورات العقلانية الكلاسيكية، مما فتح مجال الاشتغال على الجانب المنهجي والكشف عن الأدوات المعرفية التي أخذت مكانة هامة في الفكر العالمي المعاصر الذي بيّن أن الوضع المنهجي، عندما يتحدد علمياً وبشكل صارم في تنظيم المفاهيم والنظريات وصياغة الفرضيات وبناء القوانين العلمية، بعيداً عن الطريق الذي سلكته الفلسفة في تأملاتها حين أصابها الذهول عن مقاصد الحقيقة، لارتباط المفاهيم الفلسفية بما هو عقلائي، في حين أن "المفاهيم العلمية تتصل مباشرة بالتجربة" (24).

لم تكن وظيفة المنهجية بعيدة عن التأطير المعرفي، بل عملت على تقنين الفكر الفلسفي، ومن دون هذا التقنين، يتحول هذا الفكر إلى تأملات وخطرات انتقائية قد تصلح سوى للنظر والمساءلة، مما يؤكد بوضوح فعالية الجانب المنهجي في تحوله إلى نظريات ناضجة فلسفياً، اعتبرت كإطار مرجعي وليس مجرد صياغة موضوعية للتفكير، والفكر الفلسفي بدوره ينطلق دوماً من منطلق منهجي، يفترض منذ البداية وجود موضوعات تدخل في السياق الإشكالي حتى لا يتوهم في لحظاته الأولى، أنه أمام مفاهيم مقبولة كما هي، ولا يتم مساءلتها أو نقدها سواء من الناحية المنطقية أو اللغوية .

يمكن الإقرار في هذه الحالة، بأن الخطاب الفلسفي هو جزء من اللغة الطبيعية، فهو مضطرباً أن يشتغل عليها؛ لأنها اللغة التي تضمن له شموليته، فهو ملزم في اللحظة ذاتها على تكييفها مع الطابع المفاهيمي التجريدي، كما أن اللغة الطبيعية هي التي تجعل النصوص الفلسفية تنهل من أدوات الاستدلال المنطقي وجمالية الأساليب البلاغية، لذلك يكون موقع المفهوم في المنظومة الفكرية للفيلسوف ليس بعيداً عن وظائف اللغة الطبيعية أثناء توجيهه للمحتويات المعرفية، لذلك نكون مضطرين إلى رفع الوهم القائل بأن التفكير الفلسفي لا يتجاوز حدود استعمال اللغة، لأن هناك إدعاءات لدى بعض الاتجاهات المعاصرة، كانت ترى في التعبير الفلسفي سوى مجرد إسراف في استعمال اللغة، فمن الضروري أن يلجأ إلى توظيف الرموز التي تتجاوز أحياناً حدود وظيفة اللغة الطبيعية، " فالنسق الرمزي يجب أن يكون بالنسبة للفيلسوف شكل من أشكال حياته الفكرية " (25).

إن تقدم العلوم التجريبية والنظريات اللغوية منهجياً ومعرفياً، فرضت على الفلسفة واقعا جديداً، كالفلسفة الوضعية والتحليلية، وذلك بإقامة لغات فنية خاصة، لها أبجديتها ومصطلحاتها ومفاهيمها توخيا للدقة والتحديد والوضوح عند اتصالها بقواعد المنطق واستخدام الرموز، لذلك كانت مساءلات المنطقي والفيلسوف مشروعة حين يتم البحث عن فحوى المفاهيم وعن دلالتها ومعناها، لأن المعنى العام للمفاهيم، هو الذي أجج النقاش الفلسفي والمعرفي في ميدانها؛ " فالمفهوم الفلسفي، ككل مفهوم يبني على ضوء شبكة من العلاقات ولا يؤخذ كحدس دقيق " (26).

يضعنا هذا التصور الفلسفي حول موضوع المفاهيم، أمام أرضية ملائمة للتفلسف فيها بامتياز ومعرفة كيفية الإحاطة بمعانيها، كما يقودنا بشكل خاص إلى التدقيق المنطقي فيها، لأن العمل المنطقي لا بد أن يكون محدداً بدقة منذ البداية في جميع مراحلها وتفصيله، ولا يحظى بالقبول، إلا بعد

التأكد على احترامه لقواعد الدقة الصورية وسلم البناء الفكري والمنطقي على السواء، بحيث " قد تكون هناك علاقة بين قواعد اللغة وقوانين المنطق لكننا نقترح تفسيراً جديداً لتلك العلاقة. هنالك علاقة غير مباشرة بين قواعد اللغة وقوانين المنطق، لكن العلاقة مباشرة بين المنطق وعدد من التصورات في عقل الإنسان كالسلب والربط والشرط والتعدي والتضمن والمساواة أو الهوية وعلاقة الكل بالجزء...الخ. إننا ندرك هذه التصورات ابتداءً حتى قبل أن نستخدم اللغة " (27).

إن ضبط التصورات العقلية من الناحية المنطقية تمثل خطوة مهمة في تشكل المعرفة، فالتصور حين يتجاوز حدوده اللغوية الضيقة ومعناه الخيالي؛ يصبح له محتوى فكري يعبر عن وحدة المعارف، فتكون الغاية من وجوده، استبصار حقيقة المفهوم من الناحية المنطقية وضبط آلياته الدلالية والاصطلاحية حتى لا يبقى محصوراً فقط في حدود المعاني اللغوية والشروط النفسية، " فحين ينتقل المفهوم يعاد نسج تلك المركبات والبنى والوظائف وفق معايير جديدة، تناسب المقتضيات الفكرية والثقافية والمعرفية للإقليم الذي ينتقل إليه " (28). كما يجب تحليل مدلولات المفاهيم المتضمنة في النسق المعرفي والتي تنتهي إلى ما يسمى بنظرية الدلالة من حيث تطبيقاتها على لغة الموضوعات أو لغة الأشياء، كذلك هذا التحليل المفاهيمي قد ينصب في ما يعرف بنظرية المعنى.

يعتبر المفهوم مفتاح القول الفلسفي، "وفي ميدان الفلسفة، فإن كل اتصال بين المفهوم والمعيش ينجز بتوسط اللغة المعطاة " (29)، وحتى التأويلات التي تقع على النصوص الفلسفية لا يمكن أن تخرج عن سياقها المفاهيمي، لأن الأقوال الفلسفية تبنى على ضوء وجود مجموعة من الاعتبارات اللفظية والمنطقية واللغوية؛ فهي تحمل معاني يجب استنطاقها من هذه النصوص التي أنتجها هؤلاء الفلاسفة، لأنه لو أردنا رصد معنى

نقد " جيل غاستون غرانجي" للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

لكلمة فلسفة لوجدنا أنه لم يكن واحداً على مدى التاريخ، بسبب تشابك الأفكار واختلاف المذاهب الفلسفية عن بعضها البعض في قراءة هذه النصوص باعتبارها تحمل روحاً فكرية ورموزاً ينبغي تأويلها وتفكيك شفرة المفاهيم التي تحملها.

هذا الوضع الاستشكالي الذي حل بصورة مستعجلة في قضية استعراض البناء الفكري للمنظومة اللغوية والمفاهيمية، قد خلص في النهاية إلى دحض التصورات التي كان يسلم بها الرأي التقليدي في الفلسفة والذي يجعل من المفاهيم الفلسفية تصورات مجردة مفصولة عن لباسها اللغوي، لذلك تمكن الفكر الفلسفي بفضل ممارسة النقد من إحداث الانفراج المعرفي تحت تأثير النظريات اللغوية الصاعدة التي استلهمت بدورها فكرة الخروج من المأزق المعرفي الذي وضع المستويات اللغوية في تمام مباشر مع المستويات الفكرية، " ويجعل مهمة الفلسفة تتجه إلى نقد اللغة " (30).

إن توجه الفلسفة إلى تداول النقد، هو الذي مكّنها من تكييف المفهوم حسب ميادين المعرفة وتجعله قابلاً لاستعمالات متنوعة داخل الخطاب، وبالتالي ليس هناك فلسفة لا ترجع إليه أثناء إعدادها لمرحلة البناء الخاص لخطابها، وفي حالة الضرورة أو الحاجة؛ فإنها توظفه وتخدم حدوده وتضبطها في اتجاه التجريد والتعميم؛ وتعمل بصورة مكثفة على تحديد المجال النظري الذي يحيط به، لأن التجريد في واقع الأمر لا يكون خاوياً من كل مضمون، وإنما يقع على مجموعة من الأشياء أو الموضوعات، وهذا ما يؤكد، على " أن الفكر الفلسفي مرتبط بمفاهيم تسند تحليلاته وتدعم بناءه لموضوعاته الأساسية ومقولاته الجديدة، لأن الفكر مهما كان مجال تشكله فإنه يبقى في حاجة إلى علامة ارتكاز تمنع متنه من الانسكاب في بوتقة الفوضى الدلالية التي تجعل المعارف تتحول إلى مجرد استعراض لتشكيلات اللغة في أكثر أشكالها تناقضاً وتعارضاً " (31).

هناك ملامح نقدية تطبع عملية التفلسف من جهة، ومن جهة أخرى، هناك تحسيس قائم على توسيع الوظائف الأساسية التي يمكن أن تؤديها هذه العملية في بناء المفاهيم الفلسفية وتخليصها من الشبهات الميتافيزيقية المحيطة بها، والدخول في ترتيبات تواصلية من أجل استقطاب العناصر الفاعلة في الفكر والانخراط في العمل الفلسفي الذي يأتي ضمن شروط نفسية ومنطقية تكون أكثر نضجاً من المراحل السابقة التي مر عليها، لأن التفكير الفلسفي في قواعده الأساسية يقف على أرضية مفهومية ولغوية تنم عن ترشيد جاد لنشاط العقل منهجياً وفي تذليل صعوبات المهام المعرفية، " فعندما نتحدث عن المفهوم، نفكر دوماً في إقامة تصور خيالي للمخطط العقلي (...) فالمفهوم هو الصورة والقاعدة التي يقوم عليها نشاط العقل في حركيته من أجل النفاذ إلى الواقع المعقول " (32).

إذا كانت المفاهيم الفلسفية تمثل العنصر القاعدي للفكر الفلسفي الذي يأخذ بالمبادئ المنهجية المحددة لأسلوب الحركة الاستدلالية والعقلية في تحصيل المعارف وتثبيتها منطقياً، فإن هذه الوظيفة من الناحية العقلية لا تخرج عن سياق النقد الذي يعتبر إستراتيجية منهجية فاعلة عندما تتخذه كل العلوم مسلكاً لتطوير آليات البحث عن موطن الحقيقة، والسعي إلى تقويض وخلخلة البنيات المعرفية العتيقة التي لم يعد في مقدورها الاستجابة للملائمة للنمو المتزايد للنظريات المتقدمة منهجياً وعلمياً في قراءة مختلف الموضوعات، " لأن الاستدلال في الفلسفة لا يؤخذ كاستدلال في الخطاب العلمي، لأن العلاقات النحوية والدلالية لا يجب عرضها في إطار نظرية الاستنتاج، فهذا يعني أن تسلسل القضايا فيها لا يعكس حقاً تسلسل المفاهيم في علاقتها بالموضوعات " (33).

إن هذا الاهتمام المتنامي بعملية النظر في مسألة المفاهيم، يوحي بتقدم العلاقة الوظيفية بين الفلسفة والعلم؛ فأصبحت علاقة نوعية، مما يؤكد

بصورة جلية، التأثير المباشر لمفعول النقد الايجابي؛ هذا النقد الذي تبينت مركزيته وقيمه الابستمولوجية في تعديل وجوه الممارسة الفلسفية التي ما فتئت تستفيد من كل منجز علمي، فعملية النقد في هذه الحال، تكون قد قاومت بشكل أو بآخر كل تنميط معرفي جاهز، "إنه من الضروري أن تكون هناك دلالة نسقية إلى حد ما يجعل إمكانية تعديل التأويل التجريبي للمفاهيم النظرية عندما نريد توسيع سلطتها النسقية داخل الشبكة النظرية" (34).

لهذا كان نموذج النقد الابستمولوجي قوياً في التخلص من كل استبداد أيديولوجي أو فلسفي يحول الممارسة الفكرية إلى نوع من التبرير الذي اتخذه الفلاسفة من قبل، هذا ما أعطى صورة أوسع لإمكانية مراجعة وضعية المفاهيم الفلسفية وعدم تركها تشتغل على سجيتها الطبيعية، " ولئن لم يقصر "غرانجي" المفهوم على المعرفة العلمية وإنما أقر بقوة الاتصال بين الفلسفة والعلم، بل وخلصها من المشاعر والصور وشدها إلى المفهوم، فإنه طرح معضلة علاقتها بالأشياء انطلاقاً من احراجين: الأول مدى مشروعية القول بمعرفة دون أشياء والثاني مدى حجية القول بمفهوم غير علمي" (35).

إن تبني إستراتيجية النظر الفلسفي في مراجعة المفاهيم الفلسفية ومساءلة ما يحجب عنها ارتباطها التاريخي، لابد أن يكون بنوع من الشك والريبة في تداوله ضمن المنظومات المعرفية، لذلك يحتاج هذا النظر إلى لون من الحكمة العقلية، لاشتمال هذه المفاهيم على مجالات متنوعة وموضوعات عديدة، فثمة المفاهيم الخاصة التي تعبر عن موضوع خاص والمفاهيم العامة التي تعبر عن موضوع عام، أما إصرار "غرانجي" على الربط بين المفهوم والأشياء، متولد عن فهمه لطبيعة التمثيل المفهومي، فهو تمثيل يرتبط بصورة عضوية بالواقع وبالمعيش تحديدًا، ومن ثمة فهو ينطلق من ذلك المستوى الواقعي ليقوم بإعادة صياغته وتمثله ضمن منظومة من

الرموز ولا يكون ثمة من تمثيل مفهومي ما لم يتحقق شرط أساسي وهو ما يسميه التمهيد العملي أو الإجرائي " Articulation Opératoire " (36) .

إن عملية التفلسف الحي من الناحية الإجرائية، لا تتم من غير نقد وتدقيق منطقي في معرفة كيفية اشتغال المفاهيم الفلسفية أو العلمية من حيث بيان مقامها ودلالاتها الفكرية والواقعية، بل من الضروري أن تتحرر هذه المفاهيم من كل استبداد فلسفي أو علمي يُحول عملية المعرفة إلى صنف من أصناف الإقناع الذي يفقدها صوابها، كذلك قد تحيد هذه الوظيفة في حالة غياب الفعل النقدي عن جوهر العمل الفلسفي برمته سواء في استقامة الحركة الاستدلالية أو في البناء المنطقي لسير النشاط العقلي الذي يبين قدرة الفيلسوف على الاصطلاح على مفاهيمه في ميدان الفلسفة، كما يكشف من جهة أخرى تمكن العلماء من التدقيق والاصطلاح على مفاهيمهم وموضوعاتهم في ميدان العلم، كما لا يمكن تجاهل دور الحركة الاستقرائية في تثبيت الجهاز المفهومي وبيان دوره المعرفي في النفاذ إلى عمق الواقع بكل حيثياته وفي تقديم قراءة موضوعية لهذه المفاهيم التي انطلق منها العقل العلمي.

3-التدقيق الابستمولوجي:

لقد أصبح واضحاً، أن النقد الذي أقدمت عليه العقلانية العلمية في منظومتها التأسيسية، يحمل هوية ابستمولوجية، والاستئناس به يهدف إلى التحرر التدريجي من الأسئلة التقليدية التي طُرحت حول المعرفة الفلسفية من حيث المستوى الفكري الشامل وعن أدواتها وشروط إمكانها العام، فلم يعد هذا الأمر ممكناً مع تطور الترسانة النقدية التي عمقت من أطروحاتها النظرية العلمية والابستمولوجية في تجديد مفهومها للذات وللواقع والتوسع الحاصل في تنوع العلوم، هذه الصورة الجديدة للمعرفة، قد استندت إلى فكرة مبدأ التطور التاريخي الحاصل في بنية العقلانية النظرية

وفي ميدان العلوم، حطم الطوق الذي كان يرى في نظريات المعرفة الفلسفية نوع من الاكتمال في تصورها وادعائها صفة الإطلاق، واعتقاد الفلاسفة بأنهم قدموا وصفاً تاماً ونهائياً لعملية المعرفة.

هذا الطرح المتقدم فلسفياً، جعل ابستمولوجيين لا يقبلون بهذا الادعاء التقليدي في وصف المعرفة أثناء إقامة عمليات التحليل في ظل النمو المعرفي المتزايد لنتائج الفكر العلمي، فهناك إذاً مقارنة نقدية للعلم في أن يحدث قطيعة ابستمولوجية تساهم في توليد الجديد، وتحتم على الفعل الفلسفي في هذه الظروف الجديدة، أن يترث في إصدار أحكامه من أجل بلورة فهم أفضل لهذه العقلية العلمية، وذلك بإرغامه على الاتصاف بالمرونة البناء والعمل من أجل الاستفادة من تقييم التحول التاريخي الذي تشهده المعرفة الفلسفية، عندما تطرح بإسهاب مسألة التجريد الذي غاصت فيه الفلسفة في وقت مضى، بوصفه المسار الطبيعي المخصب في العقل العلمي، وهذا ما جعل "غاستون باشلار" Gaston Bachelard (1884-1962) يقول: "وما أن يعي الفكر العلمي هذه المهمة الأساسية في تنظيم المعارف، حتى تبدو النزعة التجريبية بحاجة إلى تسجيل المعطيات التاريخية الأولية بصورة حقيقية، وأن الوعي العقلاني إذن هو وعي جديد تماماً، إنه وعي يحاكم معرفته ويريد أن يتعالى على الأخطاء الأصلية للنزعة التجريبية" (37).

إن النقد الموجه للمعرفة الفلسفية، يكشف عن وجه جديد من وجوه التجاوز العظيم في تحرير القول العلمي من كل سلطة وثوقية أو مذهبية يبعدها عن كل نظرية فلسفية أو ميتافيزيقية حول المعرفة، وهذا الموقف الايجابي، هو في النهاية تثبيت لعملية البناء المنهجي لها، باعتبار أن المنطلقات الأولى التي رسمها العلم في مشروعه، تهدف في الأساس إلى امتحان هذه المعارف منهجياً وبيان مدى خصوبتها، بحثاً عن الدليل الأقوى في التفسير الأوثق للوقائع وبناء شكل آخر من المعقولية التي تتوفر على عوامل القوة

النظرية، "ولتحديد الشكل والمحتوى والمنهج والنظرية، أهمية إبستمولوجية لأنه يتصل بمشكلة تأويل الأشكال المعرفية، كالشكل الرياضي للمعرفة والشكل البيولوجي أو الاجتماعي...الخ، وخاصة إذا علمنا أن شكل الموضوعات العلمية يتعلق مباشرة بلغة هذه العلوم " (38).

هذه التطورات الفعلية الحاصلة في ميدان العلم، جعلت الافتراضات القائمة حول تفسير العلاقة الموجودة بين العلم والفلسفة ممكنة حين تأكدت صلاحية هذه الفكرة السائدة تاريخياً؛ وهي أن النص الفلسفي والفكري عموماً، نص يكتب بموازاة النص العلمي، باعتبار أن الفلسفة قراءة متواصلة للعلم، حيث أوجبت العقل على الانسجام مع واقع الموضوع في طبيعته الأولى، وهو ما يعكس حقيقة فلسفية تاريخية؛ وهي أن أغلب الفلسفات التي ظهرت في مسيرة تاريخ الفكر الفلسفي مشروطة بعلم من العلوم، هذا ما يبرر بشكل أقوى مدى صلة الفلسفة بالعلم وكيف يؤثر العلم في نشأة الكثير من الأفكار والتصورات والنظريات الفلسفية؛ بمعنى أن العلم لا يكون "شرطاً من شروط نشأة الفلسفة فحسب، وإنما أيضاً شرطاً من شروط تنوعها وتحولها " (39).

لقد تبين بوضوح، أن الإشعاع الفلسفي لا يمكن أن يبتعد عن روح العلم، كما أنه لا ينبغي للعلم أن يبتعد عن الفلسفة، وأن العقلية الجديدة التي يتميز بها العلم تحمل بصمات نقدية وكفاءة كبيرة، أهلها لأن تباشر مهامها في إحداث طفرات متلاحقة مع التقليد الفلسفي الذي توهم في البداية أنه عبر عن النماذج الفكرية في صورة تعدد المذاهب الفلسفية التي كانت تجهد نفسها في تقديم رؤية ممكنة حول المعرفة، وفي علاقة الذات بموضوعاتها، وعالم الأفكار بعالم الأشياء، والعقل بالواقع، مما فتح المجال للفكر العلمي، أن يستغل فرصه في العمل على استدراج موضوعات الفلسفة وأسئلتها إلى مناطق نفوذه، هذا ما دفع بـ"غرانجي" إلى التأكيد على فكرة " أن

تناول سؤال المعرفة الفلسفية لا يتعلق بما هو قائم في ذهن الميتافيزيائي، لكنه يتعلق بما هو قائم في ذهن الاستيمولوجي، على اعتبار أن هذه الأسئلة أشكال للمعرفة التي يجب مقارنتها " (40).

لم يكن غريباً في هذه الحال، أن تتوسع مجالات هذه الأسئلة المتعلقة بالمعرفة وإقامة التحاليل اللازمة لمكوناتها، وأن تظهر تأثيراتها في الضفة الأخرى للعلم، وأن تكون الفلسفة بنقدها هذا، قد وفرت مناخاً ملائماً لتخصب فكرة تقدم العلم، لأن هناك إبدال قائم بينهما؛ فالتحول العلمي المستمر والمتنامي لم يحصل بشكل مباشر عبر تقديم أجوبة جاهزة ودقيقة للمشكلات التي اصطدم بها القدامى، بل أن تتحول موضوعات الفلسفة بأسئلتها إلى تربة استكشاف علمي تفوق النظر الفلسفي، بالرغم على بقاء الفكرة السائدة وهي، " أن مهمة الفيلسوف ترتبط بواقع العلم " (41).

لقد أصبح نمط التفكير العلمي الجديد، يسعى إلى اكتشاف وبناء قوانين رياضية بحيث يتم اعتمادها في التفسير العقلاني التجريبي، بعدما كانت العقلانية الكلاسيكية جنحت في تفسيرها للأشياء بالرجوع إلى أسبابها، مما يفسر هذا التوجه مقاومة العلم للنموذج المعرفي الفلسفي القائم وصموده ضد النشاط العقلي الذي يعزل نفسه عن محيط الواقع، "لذا ليست المعرفة تلك الورشة الاستيمولوجية التي تختفي بمجرد ما يكتمل العلم الذي يتطلب بناؤه وجودها. والعلم (أو ما يعتبر علماً) يتخذ موقعه داخل حقل معرفة حيث يلعب دوره. وهو دور يتغير حسب تغير التشكيلات الخطابية وينقلب بانقلابها " (42).

هناك روح علمية جديدة ناشئة ورؤية استيمولوجية ناضجة مبثوثة في العقل العلمي، تتحرك بإيعاز من النقد؛ وهي في الواقع تحمل روح عقلانية تعمل على ترميم السياق المعرفي السابق، باللجوء إلى تبني طريق الشك ومساءلة الواقع بالاعتماد على الإجراء التجريبي، فقد نجحت المدارس الفكرية

في سياق تبادل النقد في ما بينها في الوقت الذي شهدت فيه التصورات الوضعانية والعقلانية نضجاً داخلياً من خلال انفتاحها على المناهج الوظيفية والبنوية القائمة في العلوم الإنسانية، وأن الأزمات التي مست العلوم عملت على تجديد روح الفكر الفلسفي، لأنه "بإمكاننا الانتظار العملي من تطور المعارف العلمية الحلول الوضعية والتجريبية من الأسئلة الفلسفية" (43).

هذه التطورات المنهجية التي حصلت في دائرة العلم، كانت مؤشراً على بداية تحول المناقشات الفلسفية في توسيع رقعة الحقول المعرفية؛ والتعبير بشكل واضح عن بدء المرحلة الجديدة من مراحل العمل في قضية بناء المنهج المعرفي ليجعل مهام الفلسفة الجديدة، تتحول إلى إستراتيجية تقويض وهدم خارج عن النسق الذي عرفت به في السابق، مما جعل "الروح النقدية تظهر لتعبر بشكل خاص عن عقلانية خصبة وحرية وشخصية؛ وهذا النقد هو في الحقيقة تجسيد لظهور هذه العقلانية التي تكون مصدراً لنشاط الفكر" (44).

هناك إذاً تلاقح فكري قائم أعطى إمكانية مهمة بالنسبة للفلسفة أن تحتذي بنقدها السير على خطى المسارات العلمية، لتصبح علماً نظرياً تكثر بمجرى التحولات الكبرى التي تحدث في عصرها وتتناغم مع الحركة العلمية حتى يحصل لها التقدم، يقول "باشلار" في هذا المقام: "لنشدد لحظة على هذا المفهوم للتقدم الفلسفي، فهذا مفهوم ضئيل المعنى في الفلسفة الخالصة. وربما لا يخطر على بال أي فيلسوف القول إن "ليبنتز" متقدم على "ديكارت"، وأن "كانط" متقدم على "أفلاطون". إلا أن اتجاه التطور الفلسفي للمفاهيم العلمية يهدف إلى تنظيم الفكر، وأن العلم ينظم الفلسفة ذاتها، إذ يقدم الفكر العلمي أساساً للتصنيف ولدراسة تقدم العقل" (45).

لقد حصل هناك استئناف لمسار النقد الذي أصبح مفعوله أكثر تشظي في تقديم تحليل شامل حول سيروية المعرفة في أطوارها المختلفة، سواء كانت فلسفية أو علمية تتجاوز بدورها إطار التأمل الفلسفي، فالنقد الذي باشره

"بياجى" Jean Piaget (1896-1980) للمعرفة الفلسفية لم يكن نابعاً من موقف دوغمائى، وإنما هو في الواقع ناتج عن تراكم الأسئلة التي يراها محملة بثقل إشكالي تتعلق أساساً بالجوانب النفسية والابستمولوجية وذلك في قوله: "سأشرح بوضوح هذا الموقف، لأنني مدين للفلسفة، مدين لها طرح المشكلات التي درستها، وأعتقد أن التأمل الفلسفي ضروري لكل بحث، لكن التأمل لا يعد سوى وسيلة لطرح المشكلات وليس وسيلة لأجل حلها...وأنا أخذ على الفلسفة اعتقادها بلوغ معارف، في حين أن المعرفة حسب رأيي تقتضي التحقيق" (46).

لقد تراجع نموذج العلم الخالص، واتضح أن كل المعارف مؤهلة للتطور والتوسع من الناحية المبدئية وذلك من خلال انفتاحها على مجالات مستحدثة باستمرار، علماً أن تميز المعرفة العلمية عن غيرها، أصبح مطروحا عبر نقاشات واسعة، خصوصاً عندما انسلخت العقلانية النظرية عن المسلمات الجاهزة في تصورها للحقيقة التي بعدت عن مجريات الواقع، وعملت بمجهود دؤوب على تحليل وتأمين شروط الرؤية الموضوعية للأشياء، "فالتحليل التاريخي النقدي يكمل التحليل الصوري عندما يوضح لنا مراحل تطور بنية معرفية ما في تاريخ العلم الذي تنتهي إليه" (47).

مهما يكن من أمر، فإن الدور الابستمولوجي الذي تبناه فلاسفة العلم من حيث النظر في فحوى المعرفة الفلسفية والتراكمات التي حصلت بداخلها، هو في الأصل فعل مؤسس نجح في تقديم الجديد والعمل على ترسيخه، بعدما تبين أنه انصرف إلى غايات معرفية مستقلة عن كل غايات أخرى، لأن التفسير الذي وقعت فيه المذاهب الفلسفية سابقا، كان تحت تأثيرات أيديولوجية فجعلها تستعجل في تقديم مواقفها حول مفهوم العقلانية والموضوعية والواقع، فكل هذه المحاولات التي تمت من داخل

الفلسفة من أجل تجديدها لم يكتب لها النجاح؛ باعتبارها ظلت تركز ذات المفاهيم المركزية التي قامت عليها الميتافيزيقا وأسست عليها إشكالياتها. هذه المقاصد الاستيمولوجية تستهدف في مشروعها تقويض المركزية المفاهيمية التي بنيت عليها منظومة المعرفة الفلسفية والتحرر منها بصورة نهائية، لأنها عولجت بأسلوب ومنهج يفتقدان إلى فعالية الطرح الدقيق، لذلك ظهرت الحاجة إلى مراجعة بعض المرتكزات الفلسفية على ضوء وجود روح علمية جادة معززة بإستراتيجية نقدية، أصبح فيها النقد في أطوار هذه المراحل المتقدمة، هو المنهج الذي تعتمد كل العلوم في تطوير أساليب البحث عن الحقيقة وامتلاكها قدرة فائقة على خلخلة البنيات المعرفية العتيقة التي لم تعد تستجيب للنمو المتزايد لدواعي النظريات المتقدمة، " فهناك إذن اتصال وانفصال بين نظرية المعرفة بمعناها الفلسفي العام، وبين الاستيمولوجيا بمعناها ((الدقيق الخاص)). وإذا كان الاتصال هو المظهر البارز على صعيد التحليل الفلسفي المجرد، فإن الواقع التاريخي هو واقع تطور العلوم، فقد فرض نوعا من الانفصال بينهما، أضحى ما يعرف بنوع من القطيعة الاستيمولوجية " (48).

إن إعادة تأسيس الوضع المعرفي فلسفيا وإستيميا في الآونة المعاصرة، يستدعي معرفة الأجواء الإشكالية التي تميزت بالديناميكية النقدية التي مست بالهيكلية المعرفية من بدايتها إلى نهايتها ومن فحص دقيق لصور الانتقال من الذات إلى الموضوع ومن العقل إلى الواقع، فهناك إذا شكل من أشكال التطور الذي أصبحت فيه المعرفة الجديدة أرقى شأنا من سابقتها، "فيضعنا العلم المعاصر أمام اعتبارات جديدة علمية وفلسفية بالطبع مخالفة لتلك الاعتبارات التي كان يقوم عليها العلم الحديث خصوصا الفيزياء الكلاسيكية التي كانت تنبني على بعض الفروض والمفاهيم الأساسية والتي

ما لبث أن انهارت أو على الأقل ضاق مجال صلاحيتها، نتيجة التقدم الذي حققه العلم في الفترة المعاصرة " (49).

لأبد من إدراك أن كل التحولات التي تتم على مستوى الفكر العلمي، يكون لها صدى على الفكر الفلسفي من حيث تفكيك البنية المفاهيمية التي قامت عليها الأنساق الفلسفية وخضوعها إلى التجديد، هز أركانها الميتافيزيقية عندما قدمت النظريات العلمية تصورا نقديا حول الهيكلية التي تأسست عليها منظومة المعرفة الفلسفية تحت تأثير الثورات العلمية. هذه الثورات المتلاحقة مكنت من تغيير أساليب وطرق التفكير الفلسفي واختراق الأسئلة التقليدية حول المعرفة، مما فرض العلم وضعا جديدا استدعى توفر رؤية ابستمولوجية معززة باستراتيجية نقدية موجهة إلى تدقيق أكثر في الموضوعات والأمور التي لم تتمكن الفلسفة من انجازها، لذلك تبين أن التصور المعرفي الذي قدمته النظريات الفلسفية في صلتها بالعلوم لم تتجاوز الاستخدام الإيديولوجي.

لم يكن هذا النقد الذي قُدم للمعرفة الفلسفية من باب الادعاء في قصور الفكر الفلسفي وكونه ملغماً بشحنات أيديولوجية، بل في وضع تصور ابستمولوجي وعلمي يقوم على التدقيق في أركان البناء العام للآراء الفلسفية الموجهة إلى المعرفة، وهي قائمة على محاكمة مرحلة المكاسب التي حققتها هذه الفلسفة طوال تاريخها قصد تأمين شروط استمرارها في المسألة والحفر في هذا الفكر الموسوم بالاختلاف والعمق في الطرح وزرع فيه روح التجديد .

هذا الإجراء التاريخي والابستمولوجي الذي تبناه "غرانجي" في نقد المعرفة الفلسفية، من شأنه الإخلال بمبادئ التماسك والانسجام والملاءمة المفترضة في النظرية الفلسفية، رغم أننا أحيانا نصطدم بالسياق النظري المتشعب في طرح تصور مجاوز يضمن أكبر قدر من الوضوح في تحديد طبيعة التعديلات

النظرية التي فرضها النقد الابستمولوجي على المعرفة الفلسفية حين يتم الانتقال الفعلي من براديغم معرفي قديم إلى براديغم معرفي جديد.
خاتمة:

لم تكن فلسفة "غرانجي" بعيدة عن المناخ الإشكالي الذي كان سائدا في عصره، بل هذه الفلسفة أبدت إقبالا كبيرا على احتراف النقد وإحداث مساءلة واعية حول الأسس التي بنيت عليها المعرفة الفلسفية وضرورة انفتاحها المستمر على مختلف العلوم والمعارف، علما أن النقد الموجه للمعرفة الفلسفية، يكشف عن حجم التغيرات المتلاحقة التي أحدثتها الثورة العلمية في منظومة الفكر الفلسفي، جعلت العقلانية التقليدية تراجع بشكل دائم أسسها ومفاهيمها، هذا ما يبرر كذلك استقلال كثير من العلوم عن الفلسفة.

من زاوية أخرى يمكن اعتبار، أن النقد الموجه إلى المعرفة الفلسفية من لدن "غرانجي" يدخل في سياق استئناف القول الفلسفي بحثا عن الأرضية العلمية، وأن هذا النقد وقع تحت تأثيرات التوسع العلمي والامتداد اللغوي في تغيير كثير من المفاهيم المتعلقة بالعقل والذات والفكر واللغة، لذلك تمثل مرحلة التأثير العلمي سببا مباشراً في تغيير مواقف الحركة الفلسفية والاستناد إلى تقنيات التحليل التي يقدمها المنطق المعاصر في فهم أعمق لمشكلات فلسفية أصيلة.

إن النقد المكثف الذي قدمه "غرانجي" للمعرفة الفلسفية، أتى في ظل فتح ورشات فكرية مؤطرة بأدوات لغوية وتحليلية جديدة، داعية إلى مقاومة العقلانية التقليدية التي لم تتمكن من الاستمرار في الثبات على موقف واحد، لذلك تمكنت هذه العقلانية العلمية من إعادة تعريف النشاط الفلسفي في

نقد " جيل غاستون غرانجي " للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

أهدافه وفي علاقته بتاريخ العلوم والتحوّلات التي تمت على مستوى التحليلات اللغوية، تبين بعمق مدى مشروعية الشك في المنجز الفلسفي السابق وعدم التسليم بأفكاره كحقائق نهائية، بل جعلها تقبل المراجعة وإعادة النظر في أسسها.

- (1) - بوخنسكي: تاريخ الفلسفة المعاصرة في أوروبا، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1979، ص 40-41.
- (2)-Daniel Andler: Philosophie des Sciences, T2, Editions Gallimard, Paris, 2008, p.1109
- (3)- Daniel Laurier: Introduction à la Philosophie du Langage, Ed, Mardaga, Liège, 1993, p.163 .
- (4)- G.G.Granger :Langages et Epistémologie, Editions, Klincksieck, 1979, p.22 .
- (5)- François Recanati: Philosophie du langage et de l'esprit, Editions Gallimard, Paris,2008, pp 9-10
- (6) -G.G.Granger: Philosophie, Langage, Science, Ed, EDP, Sciences, 2003,p .98
- (7) - John R.Searle : Les actes de langage, Essai de Philosophie du langage, collection savoir, Herman, Paris, 1972, p.38
- (8) - لودفيك فتجنشتين: تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 149-150.
- (9)- G.G.Granger :Essai d'une Philosophie du Style, éd, Odile Jacob, 2012, p. 119.
- (10) - هانز سلوجا: فتجنشتين، ترجمة صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 107.
- (11) -André Comte- Sponville: La philosophie, éd, PUF, Paris, 2005, p. 127.
- (12) - Antonia Soulez: La pensée de Gilles-Gaston Granger, Hermann Editeurs,2010, Paris, p. 45.
- (13)- Adam Schaff : Langage et Connaissance, trad, par Claire Brendel, Anthropos, Paris, 1969, p.11.
- (14) - عبد الرحمن بدوي: خريف الفكر اليوناني، شركة الطباعة المتحدة، مصر، ط4، 1970، ص 153.

- (15) - Robert Nadeau : Vocabulaire technique et analytique de l'épistémologie, PUF, Paris, 1999, p.353.
- (16)-G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique,éd,Odile Jacob,1988, p. 10.
- (17) - Isabelle Stengers: Les Concepts Scientifiques, Editions Gallimard, Paris, 1991, p.29.
- (18) - طه عبد الرحمن: القول الفلسفي- كتاب المفهوم والتأثيل – المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1999، ص 121.
- (19) - G.G.Granger : La théorie Aristotélicienne de la science, Aubier Montaigne, Paris, 1976.pp.33-34.
- (20) - جيل دولوز وفليكس غتاري: ما هي الفلسفية، ترجمة مطاع صفدي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت، ط1، 1997، ص 113.
- (21) - بناصر البعزاتي: خصوصية المفاهيم في بناء المعرفة، دارالأمان للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2007، ص 347.
- (22) - Umberto Eco: Sémiotique et philosophie de langage, PUF, Paris, 1988, p. 13.
- (23) - عمر الشارني: المفهوم في موضعه أو في العلاقة بين الفلسفة والعلوم، دار الجنوب تونس، ط1، 1992، ص 47.
- (24) -Philippe Lacour : la nostalgie de l'individuel, Essai sur le rationalisme pratique de G.Granger, Librairie Philosophique J.Vrin, Paris,2012 , p.15.
- (25)-G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, p.191.
- (26)- G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, p.163.
- (27) – محمود فهي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، (د،ط)، (د،ت)، ص 76-77.
- (28) – عمر كوش: أقلمة المفاهيم، تحولات المفهوم في ارتحاله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2002، ص 40.
- (29)-G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, p.188.
- (30)- G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, p.189.

- (31) - الحسين الزاوي: ما المفهوم، دلالة المفهوم وعوامل تشكله وإبداعه، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 102-103، مركز الإنماء القومي، بيروت 1998، ص 46.
- (32)- Albert Chapelle : Epistémologie, Editions Lessius, Bruxelles, 2008, p.39 .
- (33)- G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, p.214.
- (34) - Carl Hempel :Eléments d'épistémologie, traduction de Bertrand Saint-Sernin, Ed, Armand Colin, Paris, 1996, p.150.
- (35)- G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, pp151-152.
- (36) - G.G. Granger: Ibid, p. 153.
- (37) - Gaston Bachelard :L'activité Rationaliste de la physique Contemporaine, Ed, PUF, 1970, Paris, p.3.
- (38) - G.G.Granger : Pensée Formelle et Science de l'homme, Ed, Aubier Montaigne, Paris, 1967, p12.
- (39) - حمادي بن جاب الله: العلم في الفلسفة، سرار للنشر، تونس، 1999، ص 38.
- (40)- G.G.Granger: Pour la connaissance philosophique, éd, Odile Jacob, 1988, p. 30.
- (41) G.G.Granger Sciences et Réalité, éd, Odile Jacob,2001,Paris,p.11.
- (42) - ميشيل فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1986.ص 170.
- (43)-Cournot : Critique Philosophique, presses Universitaires de France, 1958, p. 92.
- (44) - Simonne Nicolas: Pour Comprendre la Philosophie, Editions du CERF, Paris,1986, p.30.
- (45)-Gaston Bachelard la philosophie du non, PUF 4éd, Paris,1994 p. 22
- (46)-J.C . Bringuier : Conversation libre avec J. Piaget, Edition, Robert luffont, Paris, 1977, p 29.
- (47) - محمد وقيدي: الابستمولوجيا التكوينية عند بياجي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2007، ص 158.
- (48) - محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط5، 2002، ص 22.

نقد " جيل غاستون غرانجي" للمعرفة الفلسفية.....أ.عمور عبد السلام

(49)- سالم يفوت: فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986، ص 17.